

الحنيف ترأس وفد الصندوق الكويتي إلى اجتماعات لجنة التنمية المستدامة بنيويورك

في ورقة تستعرض جهوده في التنمية المستدامة : الصندوق ساهم في تمويل 716 مشروعاً حتى مارس 2007 بمبلغ 3854 مليون دينار



وزير الطاقة القطري عبد الله العطية متوسطاً الحنيف والسعدون

عقد في نيويورك مؤخراً الاجتماع الخامس عشر للجنة التنمية المستدامة الذي شارك فيه الصندوق الكويتي، بوفد ترأسه مدير العمليات فوزي الحنيف، وضم مساعد نائب مدير الإدارة المصرفية لمسحوبات القروض إياد الغريللي والاعلامي المساعد دلال السعدون والسطور التالية تكشف جهود الصندوق الكويتي في التنمية المستدامة التي تم ابرازها خلال مشاركة الصندوق الكويتي في أعمال الاجتماع:

التنمية المستدامة نشاط الصندوق

خلال الأربعة عقود الماضية شمل نشاط الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أكثر من 100 دولة، ومعظمها لا توجد فيها سفارات لدولة الكويت، مما يدل على الأهمية التي تعطيها دولة الكويت بواسطة الصندوق إلى التعاون الدولي ومساعدة الدول النامية في تطوير اقتصادياتها. وبلغ عدد المشاريع التي ساهم الصندوق في تمويلها 716 مشروعاً حتى شهر مارس 2007 بلغ إجمالي القروض المقدمة لتمويلها حوالي 3854 مليون

14 مشروعاً ساهم الصندوق في تمويلها في مجال الطاقة بمبلغ 78 مليون دينار كويتي

دينار كويتي أي حوالي 13027 مليون دولار أمريكي. كما زاد عدد المنح والمعونات الفنية المقدمة من الصندوق عن 180 منحة/ معونة بقيمة إجمالية تزيد على 85 مليون دينار كويتي خصص جزء كبير منها لتغطية تكاليف دراسات الجدوى الخاصة بالمشاريع، وتدريب الكوادر المحلية لهذه الدول لكي تتوفر لديها الخبرات المتخصصة لإعداد وتنفيذ برامجها الإنمائية. ولقد ساهم الصندوق في تمويل العديد من المشاريع الإنمائية الكبيرة منها والصغيرة التي حظيت بالأولوية في الدول المستفيدة، والتي كان لها الأثر الإيجابي على اقتصاديات الدول المستفيدة بشكل عام، وطبقاتها الاجتماعية المستفيدة مباشرة من تلك المشاريع بشكل خاص. وإلى جانب القروض المباشرة والمساعدات الفنية، يقوم الصندوق بالمساهمة في موارد عدد من





من اليمين عبد الرحمن الهاشم، مصطفى بوشهري مساعد المدير الاقليمي

ساهم الصندوق في تمويل مشاريع في كل من موريتانيا، والسنغال، ومالي، والنيجر، ومصر، والصين، وتونس. بلغ عدد هذه المشاريع 16 مشروعاً كما بلغت قيمة القروض التي قدمها الصندوق لإنجازها حوالي 140 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 467 مليون دولار أمريكي. وفي مجال توفير مياه الشرب والصرف الصحي في القرى والأرياف: ساهم الصندوق في تمويل مشاريع في كل من بنغلادش، والسنغال، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، وبنين، وتوغو، وبوركينا فاسو، وتشاد، وأرتريا، والمغرب، وسوريا، ومصر، والبحرين، والبوسنة، ومولدوفا. بلغ عدد هذه المشاريع 28 مشروعاً كما بلغت قيمة القروض التي قدمها الصندوق لإنجازها حوالي 140 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 467 مليون دولار أمريكي. وفي مجال حماية البيئة من التلوث والكوارث الطبيعية:

16 مشروعاً ساهم الصندوق في تمويلها في مجال التنمية الريفية المندمجة بمبلغ 140 مليون دينار

أسهم الصندوق في تمويل 7 مشاريع في مجال حماية البيئة من التلوث والكوارث بمبلغ 32 مليون دينار

بلغ عدد هذه المشاريع 14 مشروعاً كما بلغت قيمة القروض التي قدمها الصندوق إسهاماً في تمويلها حوالي 78 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 265 مليون دولار أمريكي. وفي مجال التنمية الريفية المندمجة:

المؤسسات التمويلية الإقليمية والدولية. وقد ركز الصندوق نشاطه منذ إنشائه عام 1961 على القطاعات الأساسية كالزراعة، والنقل، والاتصالات، والكهرباء، ومياه الشرب، والصرف الصحي والصناعة. وقد اتخذ مجلس إدارة الصندوق مؤخراً في عام 2005 قراراً بالموافقة على مساهمة الصندوق في تمويل المشاريع الاجتماعية في قطاعي التعليم والصحة نظراً لأهميتهما في إطار التنمية الشاملة. ومن بين المشاريع التي اهتم بها الصندوق وساهم في تمويلها في مختلف البلدان النامية نجد العديد منها في تطوير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. التنمية الريفية المندمجة، توفير مياه الشرب والصرف الصحي في القرى والأرياف، حماية البيئة من التلوث ومن الكوارث الطبيعية، التنمية الصناعية، تلوث الهواء/ الغلاف الجوي، فضلاً عن اهتمامه الخاص بحاجة سكان الجزر الصغيرة لتطوير اقتصادياتهم وحماية بيئتهم. وفيما يلي استعراض لأهم مساهمات الصندوق في المجالات المختلفة: ففي مجال الطاقة لأغراض التنمية المستدامة: ساهم الصندوق في تمويل مشاريع عديدة لكهربية الريف في كل من بنغلادش وتايلاند وباكستان وسريلانكا وإثيوبيا وغانا ودول غرب أفريقيا والمغرب ومن المعروف أن كهربية الأرياف تحد من قطع الغابات وتحارب التصحر ومن ذلك تحمي البيئة كما أنها توفر الكثير من فرص العمل لمحدودي الدخل فتحول دون النزوح إلى المدن الكبرى وما يتبع ذلك من مشاكل اجتماعية.





من اليمين: موزي الحنيف (مدير العمليات) معالي فتح الله جميل (وزير الخارجية السابق -جزر المالديف)، عبد الرحمن الهانم (المدير لاقليم لؤلؤ شرق أفريقيا)

قام الصندوق بالإسهام في تمويل العديد من المشاريع في كل من غامبيا، وتونس، ومصر، وغانا، وسريلانكا وذلك لحماية ضفاف الأنهار والسواحل البحرية من الانجراف وتطهير البحيرات الطبيعية. وبلغ عدد المشاريع من هذا النوع 7 مشاريع في غامبيا وتونس ومصر وغانا وسريلانكا كما بلغت قيمة القروض المقدمة حوالي 32 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 102 مليون دولار أمريكي. وفي مجال التنمية الصناعية: اهتم الصندوق بالتنمية الصناعية التي لها علاقة مباشرة بالتنمية المستدامة بارتكازها على الزراعة مثل صناعة السكر التي تشغل عدداً كبيراً من الفلاحين والعمالة الزراعية في إنتاج قصب السكر، فمول مشاريع إنتاج السكر في كل من السودان، والمزمبيق، ويوغندا، وأفغانستان، بلغ عددها 6

مشاريع، كما بلغت قيمة قروضها حوالي 29 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 98 مليون دولار أمريكي. وفي مجال تلوث الهواء/ الغلاف الجوي: أسهم الصندوق في تمويل مشاريع كهرومائية إحلالاً للإنتاج الحراري

الكهربائي الملوث للهواء والمضر بالغلاف الجوي. وبلغ عدد المشاريع الكهرومائية التي أسهم الصندوق في تمويلها 28 مشروعاً استفادت منها الدول التالية: غانا، وتايلاند، والهند، ومدغشقر، وباكستان، وماليزيا، وموريشوس،

خلال اجتماعات لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

المراد: على الدول المتقدمة أن تساعد الدول النامية في مواجهة تحديات العولمة

وعلى الرغم من أن الكويت تعتمد اعتماداً أساسياً على إنتاج وتصدير الوقود الأحفوري (النقط) إلا أنها حرصت على أن تتوافق جهودها المتصلة بالعملية التنموية على دعم الكثير من البلدان النامية، وكذلك حرصها ودعمها لكل ما من شأنه حماية البيئة والحفاظ على سلامتها، لذلك فهي ملتزمة بكل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تهتم بهذا الشأن، وقد رصدت الكويت ميزانية خاصة لدعم أبحاث حماية البيئة وتطوير التكنولوجيا المتعلقة بها لضمان تنفيذ المشاريع التنموية بشكل يضمن حياة اقتصادية واجتماعية وبيئية أفضل.

هذا الاجتماع الذي سيتم فيه تناول قضايا إنمائية رئيسية تتعلق بالطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء الجوي، وتغير المناخ، وغيرها من القضايا المصيرية، حيث أوضح السفير ما يواجهه العالم من تحديات مرتبطة بالعولمة، خاصة التحديات التي تواجهها الدول النامية، التي هي أقل قدرة عن غيرها من دول العالم على مواجهة هذه التحديات، وضرورة أن تضي الدول المتقدمة بتعهداتها والتزاماتها الدولية لإقامة شراكة عالمية جديدة تمكن الدول النامية من اجتياز هذه التحديات والتغلب عليها.

شاركت الكويت في اجتماعات الدورة الخامسة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (الجزء الرفيع المستوى 9 - 11 مايو 2007)، والذي عقد في نيويورك حيث مثل وفد الكويت في هذا الاجتماع كل من: السفير عبدالله المراد المندوب الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة ومدير عام الهيئة العامة للبيئة بالوكالة الكابتن علي حيدر وممثلين عن الوفد الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة ووزارة النفط والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. حيث ترأس الوفد السفير عبدالله المراد الذي القى بيانا باسم الكويت سلط من خلاله الضوء على مدى اهتمام الكويت بنتائج





السيدة /منى العيسى (رئيسة قسم دول شرق و غرب افريقيا) إدارة المصرفية

التممية المستدامة فقد اقترح الصندوق الكويتي عبر وفده إلى المؤتمر مايلي:

1 - إنشاء صندوق في كل بلد نام هدفه تمويل مشاريع التتمية المستدامة، ثم تغطية تمويلية من خلال التبرعات الفردية الداخلية والخارجية، ومن نسبة معقولة من قيمة عقود توريدات الوقود ومعدات الطاقة، ويدار كل صندوق بشفافية وتحت إشارة الأمم المتحدة كما يكون مفتوحاً للاطلاع على نشاطه للجميع من خلال تقاريره السنوية وخاصة من قبل المنظمات غير الحكومية. كما يقترح تكوين لجنة لوضع القانون الأساسي لهذه الصناديق ولوضع أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

2- (إنشاء صندوق دولي لذات الغرض يمول من قبل الشركات النفطية الدولية الكبرى بنسبة معقولة من أرباحها من نشاطها الدولي في مجال الطاقة لتمويل المشاريع والدراسات ذات الطابع الدولي كتلوث الهواء/ والجو والتغير المناخي.

اهتمام خاص بالاحتياجات التمويلية للجزر اسفر عن المساهمة في تمويل مشروعات عديدة كتأهيل السواحل والطرق وتعزيز شبكات الكهرباء

6 مشروعات ساهم الصندوق في تمويلها في التنمية الصناعية بمبلغ 29 مليون دينار و 28 مشروعاً في مجال احلال الانتاج الحراري الملوث

ونظراً لأن جميع الدول النامية تحتاج إلى المزيد من المساعدات المالية لتواجه تكاليف برامجها التتموية المتزايدة وخاصة منها التي تخدم بصفة مباشرة

وتونس، وبوروندي، وتنزانيا، وبني، والصين، والكاميرون، ونيبال، والمغرب، وبوركينا فاسو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسوريا، وغينيا، ومنغوليا، والسودان، وبلغت قيمة قروض الصندوق الخاصة بها حوالي 200 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 680 مليون دولار أمريكي. كما ساهم الصندوق في تمويل العديد من مشاريع توليد الطاقة الكهربائية التي تستخدم الغاز الطبيعي كوقود وأخرى بتحويلها إلى دورة مركبة لتحسين أداؤها الحراري وإلى استخدام الغاز الطبيعي بدلاً من الوقود الثقيل مما يحد من أثرها على البيئة والغلاف الجوي وذلك في مصر، والأردن، وسوريا، والبحرين، وغانا، وبلغ عدد هذه المشاريع ثمانية كما بلغت قيمة القروض الخاصة بها حوالي 225 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 765 مليون دولار أمريكي. الاهتمام بالتنمية في الجزر: وأعطى الصندوق اهتماماً خاصاً بالجزر واحتياجاتها التتموية فأسهم في مشاريع لحماية سواحلها وإعادة تأهيل طرقها وتعزيز شبكات الكهرباء وتوفير مياه الشرب والصرف الصحي فيها وفقاً لأولويات حكوماتها. وشملت هذه المشاريع جزر القمر، والسيشل، وسرلانكا، والمالديف، والرأس الأخضر، وسانت كس ونيفس، وكومولث الدومينيكا، وغرينادا، وهندوراس. وبلغت قيمة القروض المقدمة لهذه الأغراض في هذه الجزر حوالي 30 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 102 مليون دولار أمريكي. هذه الجهود وضعت في متناول المؤتمرين،

